



مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثاني - مارس 2017



مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

العلاقات الاقتصادية التركية الباهتة مع إيران

د. عبد الله بوزكرت

باحث تركي متخصص في الشأن الإيراني

نتيجة لإطلاق الإمكانيات الكاملة للسياسات الحمائية التي اتبعتها نظام طهران على مدى عقود مضت، أُحبطت علاقات تركية-إيرانية عديدة، تجارية واستثمارية، علمًا بأن هاتين القوتين الإقليميتين تمتلكان ناتجًا محليًا مشتركًا يقدر بـ 1.14 تريليون دولار أمريكي⁽¹⁾.

وبالنسبة إلى إيران، فقد حرصت دومًا على حماية صناعاتها غير التنافسية مقابل الصناعات التحويلية والمنتجات الصناعية التركية، كما يعمل نظام الملالتي والجيش على تأكيد سيطرتهم على اقتصادها. إن العداء الأيديولوجي تجاه تركيا -وهي دولة سُنيّة بالأغلبية- والتنافس التاريخي الذي طال أمدّه في المنطقة، لعبا معًا دورًا هامًا في إعاقة تطوّر العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وفي بعض الأحيان تجاوزت الاعتبارات الأمنية المصالح التجارية مع الإشارة إلى انفتاح الصناعات الرئيسية في الاقتصاد الإيراني على الشركات التركية. في بعض الحالات كانت تركيا ضحية السياسة التنافسية الداخلية في السُلطة بين المصالح التي تتبعها الحكومة والطبقة الدينية والمؤسّسات الأمنية والاستخباراتية. ومن المذهل أن نرى التحيزات المتأصلة بعمق في البيروقراطية الإيرانية ضدّ تركيا، والتي أسهمت في تراجع ما ظهر في البداية على أنه مشروعات مشتركة واتّفاقات تجارية واعدة.

1. حجم التداول الرائج

يُعتبر الأداء التجاري بين البلدين مخيبًا للآمال، نظرًا إلى الناتج المحليّ الإجمالي المشترك والسوق الاستهلاكية الضخمة التي تتألف من نحو 160 مليون شخص، التي تبين عدم تحقُّق أي من الاحتمالات بين تركيا وإيران.

لقد أعلن رئيس الوزراء التركي (رئيس الجمهورية حاليًا) رجب طيب أردوغان خلال زيارته طهران في نوفمبر 2009 أن البلدين قرَّرًا تحديد هدف 30 مليار دولار في حجم التَّجَّارة المتبادلة بينهما في السنوات الخمس التي تلي ذلك، مستلهماً شجاعته من الرقم الذي تم تسجيله في عام 2008 حين وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 10.2 مليار دولار للمرة الأولى. لكن هذا الهدف تعرَّض لضربة مباشرة عندما انخفض إلى النصف تقريباً بعد شهرين من هذه الزيارة، إذ أُعلن في عام 2009 أن حجم التَّجَّارة المتبادلة السنوية تراجع إلى 5.4 مليار دولار بنسبة انخفاض 47% مقارنة بعام 2008.

وعلى الرغم من دور الأزمة المالية لعام 2008 في الركود، فإن تحليل البيانات على مرَّ السنين منذ الأزمة يشير إلى أن المشكلة الأساسية في منع زيادة الروابط التجارية والاقتصادية بين تركيا وإيران مرتبطة بأسباب هيكلية وتنظيمية أكثر من ارتباطها بتحوُّل مؤقَّت في الأوضاع المالية والاقتصادية على نطاق عالمي. لقد مرَّ أكثر من سبع سنوات منذ أعلن المسؤولون الأتراك والإيرانيون عن حجم الهدف المشترك البالغ 30 مليار دولار، إلا أن الرقم التجاري لعام 2016 ظلَّ عند 9.7 مليار دولار، أي أقلَّ بقليل من الرقم المسجَّل في عام 2008، وبعبارة أخرى، مرَّت ثماني سنوات وحجم التبادل التجاري على حاله لم يتغير.

ويُعزى الارتفاع غير المسبوق في حجم التبادل التجاري في سنوات 2012 و2013 و2014 إلى بيع المواد الثمينة، ومعظمها مدفوعات الذهب مقابل مشتريات تركيا من النفط والغاز الإيرانيين، إذ واجهت صعوبات في تجهيز المدفوعات عبر المؤسسات المالية بسبب العقوبات المفروضة على طهران نتيجة لبرنامجها النوويِّ المثير للجدل. لذلك لا ينبغي اعتبار ذلك تجارة حقيقية، بل أموال منقولة بالذهب وبوسائل أخرى. في الواقع كشفت تحقيقات الفساد الرئيسية في ديسمبر 2013 في تركيا كيف

استخدمت إيران الوسيط (رضا ضراب)، وهو مواطن إيراني له صلات بالحكومة الإيرانية، لتنظيم تجارة الذهب غير المشروعة والتجارة الوهمية في السلع من أجل إدارة مخطط مالي معيّن والتلاعب بالأموال الإيرانية.

هذه الأنشطة التجارية غير المشروعة وضعت تركيا في موقف خلاف مع حليفها الولايات المتحدة، التي فرضت بدورها عقوبات من جانب واحد على إيران بالإضافة إلى العقوبات التي وافقت عليها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويبدو أن ضراب رشا كبار المسؤولين الحكوميين الأتراك، بمن فيهم ثلاثة وزراء، اضطروا في ما بعد إلى الاستقالة من الحكومة. وقد أسقطت القضية التي رفعت ضد ضراب فيما بعد وانقطع التحقيق بعد تدخل الحكومة التركية. في وقت لاحق اعتقل عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي ضراب في ميامي في مارس 2015 بتهمة غسل الأموال وانتهاك قانون العقوبات الإيراني. وقد احتجز قبل المحاكمة، ولا تزال القضية معلقة في محكمة المقاطعة الأمريكية في مانهاتن.

وَقَفًا للمعهد التركي للإحصاء "تويك"، أشارت آخر البيانات المتاحة في يناير 2017 إلى أن الصادرات الشهرية التركية إلى إيران وصلت إلى 275 مليون دولار أمريكي، بانخفاض 4.4 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت واردات تركيا من إيران 563 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة، مما يشير إلى زيادة كبيرة بنسبة 56 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. من ثم فإن الميزان التجاري عاد إلى وضعه لصالح إيران لعام 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط الخام. بعبارة أخرى، فإن العلاقات التجارية الحالية مع إيران تسهم إلى حد ما في توسيع عجز الحساب الجاري في تركيا، وهو أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد التركي. وبلغ عجز الحساب الحالي نحو 2.76 مليار دولار في يناير، بزيادة قدرها 561 مليون دولار على أساس سنوي ووفقًا لتقرير البنك المركزي التركي⁽²⁾، وهو ما يقابل العجز المتداول لمدة 12 شهرًا البالغ 33.16 مليار دولار.

وتُظهر المقارنة بين صادرات تركيا إلى إيران مع سوق استهلاكية تقدر بـ80 مليون دولار، والصادرات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وسوق استهلاكية تقدر بـ9.4 مليون دولار، كيف تتخلف إيران عن دولة الخليج رغم وجود سوق استهلاكية أكبر،

كما تؤكد الصعوبات التي تواجهها الشركات التركية في الدخول إلى السوق الإيرانية. وبلغت صادرات تركيا إلى إيران 3.5 في المئة من إجمالي الصادرات التركية في عام 2016، في حين استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على 3.8 في المئة، مما يجعل الدولة الخليجية أكبر وجهة تصدير للمنتجات التركية، ويحدث العكس في ما يتعلق بالواردات إلى تركيا. وشكّلت إيران نسبة 2.4 في المئة من إجمالي الواردات التركية في عام 2016، في حين ظلت الإمارات العربية المتحدة عند 1.9 في المئة. وسجّل حجم التّجارة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة 9.1 مليار دولار في عام 2016، بزيادة قدرها 36 في المئة مقارنة بالعام السابق.

2. التّجارة المعتمّدة في الغالب على النّفط والغاز

عند إلقاء نظرة أعمق على التّجارة بين تركيا وإيران، تتكشف المشكلات في الجانب النوعي للتجارة، التي لا تفيد الجانب الإيراني فحسب ولكنها أيضاً تقوم بشكل أساسي على مبيعات الهيدروكربونات لتركيا. وتُعتبر إيران المورد الأول للنّفط الخام إلى تركيا، إذ بلغت حصة تركيا من الواردات النّفطية 26.7% في ديسمبر 2016 وُقفاً للبيانات الصادرة عن هيئة تنظيم سوق الطاقة (إيدك)⁽³⁾. وجاء العراق في المركز الثاني بحصة 23.45 في المئة من واردات تركيا من النّفط الخام في نفس الفترة.

ولأن سعر النّفط الخام يحدّد عالمياً، ويتوافر عديد من البائعين، فإن لتركيا بدائل أخرى للنّفط الإيراني. عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مبيعات النّفط والغاز الإيرانية تمكّنت تركيا من خفض وارداتها من إيران بشكل كبير على الرغم من أنها تلقت إعفاءات لفترة معيّنة في عامي 2012 و2013⁽⁴⁾. مع ذلك فإن أنقرة أكثر اعتماداً على إيران في واردات الغاز الطبيعي التي تتطلب عقوداً طويلة الأمد واستثمارات ثابتة بمليارات الدولارات للبنية التحتية مثل وضع خطوط الأنابيب والمضخّات.

ويُظهر آخر البيانات المتوافرة من الهيئة التركية لتنظيم الكهرباء أن تركيا استوردت 15.39 في المئة من الغاز الطبيعي من إيران في ديسمبر 2016⁽⁵⁾، أما مورّدو الغاز الآخرون في تركيا فكانوا روسيا (50.70 في المئة) وأذربيجان (10.67 في المئة)، والباقي مضمون من عقود الغاز الطبيعي المسال والمشتريات في الأسواق الفورية، بخاصّة من الجزائر (10.32 في المئة) ونيجيريا (3.49 في المئة).

ويبدو أن إيران أحرزت تقدُّمًا أكبر في تعزيز مصالحها الخاصَّة عندما كان الإسلاميون في السُّلطة في تركيا، ووُقِّعَ العقد الأول الذي يقضي بعشرة مليارات متر مكعَّب من الغاز على أساس سنوي بين تركيا وإيران خلال الحكومة الائتلافية برئاسة نجم الدين أربكان (أبو الإسلام السياسي في تركيا ومرشد الرئيس التركي أردوغان). وساعدت العلاقة الوُدِّيَّة بين أربكان وإيران على إنهاء عقد دام 25 عامًا في 8 أغسطس 1996 عندما كان رئيسًا للوزراء. ومن المحافظات الحدودية التركيَّة إلى العاصمة أنقرة عديد من المدن التي تعتمد اليوم على الغاز الإيراني إلى حدِّ كبير، الأمر الذي جعل تركيا تعتمد على إيران في ما يقارب خُمس وارداتها من الغاز، وهو وسيلة ضغط لم يفشل الإيرانيون في طرحه في كل مرة يتحدثون فيها عن اعتماد تركيا على إيران.

وخلافًا لغيرها من الموردين مثل روسيا وأذربيجان، واجهت تركيا في كثير من الأحيان مشكلات مع إيران عندما كان يتعلق الأمر بتجارة الغاز الطبيعي. ومن ناحية أخرى تسببت البنية التحتية الضعيفة نسبيًا في انقطاع خط الأنابيب من الجانب الإيراني، بخاصَّة خلال فصل الشتاء، في فترة حرجة وحاجة مُلِحَّة إلى الغاز في المناطق السكنية لتدفئة المنازل. واستنادًا إلى ذروة الطلب الذروة في الداخل الإيراني، قررت إيران تحويل تدفُّق الغاز إلى العملاء المحليين في عدة مناسبات، ممَّا يجعل حجم التدفُّق اليومي إلى تركيا يصل إلى ما دون الحد الأدنى المتفق عليه بموجب العقد. وعلاوة على ذلك أكَّدت تركيا أن نوعية الغاز الإيراني ظلَّت ضعيفة مقارنة بمنتجات الموردين الآخرين.

يُذكر أن تحديًا رئيسيًا آخر واجهته تركيا مع الغاز الإيراني هو التسعيرة، إذ يُعتبر الغاز الإيراني الأعلى سعرًا لتركيا وفقًا للأرقام الواردة، ومع أن أي تأكيد رسمي لثمن الغاز بين الطرفين سيُشكِّل خرقًا لسريَّة العقد، فإن الأرقام الواردة في وسائل الإعلام، والتي يُفترض أنها جاءت من تسريبات موثوق بها من دوائر الحكومة التركيَّة، تُعتبر دقيقة، ولم تنكر الحكومة التركيَّة هذه الأرقام قط. يشار إلى أن تكلفة الغاز الإيراني لكل 1000 متر مكعَّب كان 507 دولارات أمريكيَّة في عام 2013، في حين دفعت تركيا 428 دولارًا أمريكيًّا لنفس الكمية التي استوردتها من روسيا، و349 دولارًا أمريكيًّا

لأذربيجان⁽⁶⁾. من ثمَّ فإن تركيا تشتري الغاز الطبيعي من إيران بأعلى من الأسعار التي يعرضها الموردون الآخرون.

على النقيض من الموردين الآخرين، مثل روسيا وأذربيجان، الذين عدلوا أسعارهم تبعاً لظروف السوق المتغيرة على النحو المتوخى في العقد، ثبت أن إيران لم تقدم أي خصومات، ممَّا جعل الحكومة التركية إلى أن تلجأ إلى التحكيم الدولي. وعندما استتدت تركيا إلى المادة ذات الصلة في العقد في عام 2003 استناداً إلى ظروف السوق المختلفة وتقلبات العرض والطلب، فإن إيران اعترضت على طلب تركيا. نتيجةً لذلك اضطرت تركيا إلى التقدم بطلب إلى غرفة التجارة الدولية في مارس 2004 لتسوية الخلافات المتعلقة بالأسعار. استمرَّ التحكيم خمس سنوات، وحكمت المحكمة الجنائية الدولية لصالح تركيا، وقرَّرت أن إيران لم توفِّ بالالتزاماتها في العقد، وفرضت غرامة ضخمة بقيمة 760 مليون دولار على شركة الغاز الإيرانية.

وفي عام 2012 نشب الخلاف على الأسعار بين إيران وتركيا من جديد، وبعد فشل المحادثات الثنائية مع طهران رفعت تركيا دعوى أخرى في المحكمة الجنائية الدولية بسبب المبالغة في أسعار الغاز الطبيعي، حكمت فيها المحكمة الجنائية الدولية مرة أخرى لصالح تركيا في 20 يناير 2016 بقرار مؤقت يشير إلى أن قيمة الخصم بين 13.3 و15.8 في المئة تكون على أساس ظروف السوق التي تتطلب تعديل السعر بموجب العقد⁽⁷⁾. وتغطي التغييرات السعرية الفترة من 1 يناير 2014 إلى 19 سبتمبر 2011. ومن المتوقع أن تدفع إيران 1.9 مليار دولار أمريكي تعويضاً لتركيا وفقاً لما قاله مساعد وزير النفط حميد رضا عراقي⁽⁸⁾. وحقيقة أن تركيا اضطرت إلى أخذ إيران للتحكيم مرتين في ظل ظروف مماثلة، تُظهر صعوبة تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع نظام طهران.

ولتنويع مورديها، عملت تركيا منذ فترة طويلة على التقارب مع تركمانستان لجلب الغاز إلى السوق التركية عن طريق بحر قزوين عبر أذربيجان وجورجيا، متجاوزة إيران. وُقِّع الاتفاق الإطاري لتوريد 30 مليار متر مكعب من الغاز إلى تركيا (منها 16 مليار متر مكعب تذهب إلى السوق الأوروبية) في أنقرة في 29 أكتوبر 1988. وأعقب ذلك اتفاق لمدة 30 عاماً لبيع 16 مليار متر مكعب من الغاز وُقِّع بين البلدين في

عشق آباد في 21 مايو 1999. وللأسف لم تتحقق هذه الاتفاقات قط في ظل جهود الضغط التي تبذلها إيران لتغيير المسار من بحر قزوين إلى منطقتها. كذلك كان للخلافات التي لم تحل في بحر قزوين بين الدول الساحلية، بما فيها إيران، دور في إفشال هذا العقد. وفي الوقت نفسه كانت إيران تشتري الغاز التركماني بأسعار زهيدة وتعيد بيعه لتركيا بأسعار خيالية بالمقارنة.

3. حظر الاستثمارات التركية

على الجانب الاستثماري، أظهرت إيران نهج حماية بما يخص السماح للشركات التركية بدخول السوق الإيرانية. يوجد مثالان لكيفية إحباط إيران الاستثمارات التركية التي تكلف الشركات التركية مبالغ طائلة ولا تزال مستمرة إلى اليوم. الحالة الأولى: وقّعت شركة خدمة الهاتف المحمول "ترك-سل" صفقة بقيمة 3 مليارات دولار مع إيران في ما وُصف بأنه أكبر استثمار أجنبي استقبلته إيران على مدى عقود مضت⁽⁹⁾، ولكن تمكنت قوات الحرس الثوري الإيرانية والتيار المحافظ من إحباط الصفقة.

وقد أُعطي العقد في وقت لاحق لمجموعة MTN في جنوب إفريقيا، أكبر مشغل للهاتف المحمول في إفريقيا، بعد مشروع قانون طُرح في البرلمان الإيراني نُقح شروط الاتفاق، ممّا أدّى إلى خفض نسبة استخدام "ترك-سل" بشكل فعّال، ومن ثمّ طُرد مشغل GSM التركي من العقد. ثم زار رئيس الوزراء التركي والرئيس الحالي أردوغان طهران يوم 26 سبتمبر من عام 2004 مع وفد أعمال كبير، لكنه لم يتمكن من حلّ الخلافات. قدّمت بعد ذلك شركة "تورك-سل" القضية إلى هيئة التحكيم في لاهاي في عام 2008، مستشهدة بالاتفاق الحكومي الدولي لعام 1996 الذي أُطلق عليه "اتفاق تعزيز وحماية الاستثمار المتبادل". وأحيلت القضية إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اليونسيترال).

وفي الشكوى ادّعت تورك-سل أنها تكبدت خسائر بلغت 600 مليون دولار. وفي بيان صادر عن مجلس أسواق رأس المال في تركيا في 16 أكتوبر 2014، أعلنت "تورك-سل" أن المحكمة رأت أنه ليس لديها اختصاص للنظر في المطالبات المقدمة بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية بين إيران وتركيا⁽¹⁰⁾. وفي 28 مارس 2012 تقدمت "تورك-سل" أيضاً بدعوى قضائية قيمتها 4.2 مليار دولار ضدّ شركة "MTN" في

محكمة الولايات المتحدة الأمريكية لمقاطعة كولومبيا، مدّعية أن الشركة رشّت مسؤولين كباراً، ونظمت اجتماعات بين قادة إيران وجنوب إفريقيا، ووعدت بمزيد من الأسلحة الإيرانية والأصوات في الأمم المتحدة مقابل الحصول على ترخيص لتوفير الخدمات اللاسلكية في إيران⁽¹¹⁾. وعقب صدور قرار المحكمة العليا الأمريكية في أبريل 2013 في قضية أخرى، التي فسرت قانون الأضرار الغربية والتي شكّلت سابقة، قررت "تورك سل" سحب الدعوى القضائية من المحكمة الأمريكية⁽¹²⁾، وقالت الشركة إنها سحبت الدعوى القضائية "من أجل رفع دعوى قضائية في ولاية قضائية أخرى"⁽¹³⁾، وقدمت الشركة بعدها دعوى قضائية معدّلة ضدّ "MTN" في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا.

وفي الحالة الثانية طرد الحرس الثوري الإيراني شركة تركية اسمها "تاف إيربورتس هولدينغ" في عام 2004 بعد أن أنفقت ملايين الدولارات على عقد مدته 11 عاماً لتشغيل المحطة الأولى من مشروع المطار الدولي الجديد وبناء محطة ثانية بقيمة 193 مليون دولار أمريكي، التي منحت لشركة "تاف" في يوليو 2003 جزءاً من اتفاق البناء والتشغيل والنقل⁽¹⁴⁾. وافتتح المطار الذي أُطلق عليه اسم "آية الله روح الله الخميني" لفترة وجيزة، مع السماح لطائرة واحدة فقط بالهبوط، قبل دخول الجيش الإيراني إلى المطار وإغلاقه. ويُزعم أن القرار اتُخذ بشأن الشواغل المتعلقة بالأمن الوطني. وادّعى الجيش أن إسناد بناء المطار إلى شركة "تاف" يهدّد أمن البلاد وكرامتها، وأشير أيضاً إلى أن "المسؤولين في المطار اتخذوا هذا القرار في وقت غير مناسب دون مراعاة القيود الأمنية أو قانون المجلس الأعلى للأمن الوطني الذي يوصي بحظر استخدام القوى الأجنبية"⁽¹⁵⁾، وسرّعان ما أصبحت هذه القضية مسألة ثنائية بين تركيا وإيران.

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء التركي بينالي يلديرم، الذي كان آنذاك وزيراً للنقل، توجّه إلى طهران لافتتاح المطار مع المسؤولين الإيرانيين في الأول من فبراير من عام 2004، وبدأ المطار العمليات الرسمية في 8 مايو 2004⁽¹⁶⁾، وفي غضون ساعات قليلة انتقل الحرس الثوري الإيراني إلى المطار واحتلّ البرج، وأنهى العمليات تماماً. وتم تحويل الطائرة المدنية الثانية إلى مطار آخر في المنطقة بمصاحبة مقاتلات جوية إيرانية. وقد أُعيد فتح المطار في 13 مايو مع سيطرة الحرس الثوري الكاملة بعد

أن اضطرت الشركة التركية إلى الخروج. وقد أثارت تركيا هذه المسألة على المستوى الثنائي في مناسبات عديدة دون نتائج إيجابية تُذكر.

هذه التجارب المأساوية في السوق الإيرانية من شركتين تركيتين كبيرتين هزّت ثقة المستثمرين الأتراك بإيران، ممّا دفع معظم الشركات الكبيرة إلى الابتعاد عن السوق الإيرانية. وقد أثرت على مواقف رجال الأعمال الأتراك لسنوات قادمة، وهو أحد الأسباب التي جعلت عديدًا من الشركات التركية مترددة بشأن الاستثمار في إيران بعد أن وافقت القوى الكبرى على الاتفاق النووي مع طهران في عام 2015 بعد مفاوضات طويلة مقابل تخفيف العقوبات المفروضة على إيران.

ووقعت اتفاقية أخرى في السنوات الأخيرة لاستكشاف الغاز في حقل بارس الجنوبي الإيراني من قبل شركة البترول التركية المملوكة للحكومة، ووقع على الاتفاقية التي بلغت قيمتها 6 مليارات دولار في أكتوبر 2009 خلال زيارة أردوغان لطهران، ولكنها أُلغيت في نهاية المطاف في عام 2014 بعد خمس سنوات من المفاوضات. وكان السبب الرئيسي لانسحاب تركيا من حقل بارس هو أن العروض التي قدّمتها إيران كانت ضعيفة بالمقارنة مع العروض الأولية. وبعبارة أخرى، حاولت طهران لحصر أنقرة من خلال عدم السماح لشركة "تباو" الاستفادة من المجالات التي يُحتمل أن تكون مربحة، كما لعبت الضغوط الأمريكية على تركيا دورًا في هذا القرار، وقالت تركيا إنها ستعيد النظر في قرارها إذا قدّمت إيران عرضًا جديدًا بشروط جديدة⁽¹⁷⁾.

ويبدو أن الاستثناء الوحيد في الخط الطويل لفشل الاستثمارات التركية في إيران هو شراء شركة "الرازي للبتروكيماويات" الإيرانية في 20 فبراير 2008 من قبل شركة الأسمدة التركية (غوبري فابريكالار T.A.S.) بمبلغ 656 مليون دولار أمريكي. تعرّضت هذه العملية الضخمة لجدل كبير عندما قدم حزب المعارضة الرئيسي اقتراحًا في البرلمان في 29 مارس 2013⁽¹⁸⁾، طلب فيه من الحكومة الكشف عن أصحاب المصالح في هذه المجازفة، وبخاصة شركتا "آسياغاز إنبرجي إن بيتروكيميا أوروئيري ساناي في تيكاريت أنونيم شركيتي" و"تابوسان موهنديسليك لمالات في مونتاج شركيتي"، اللتين شاركتا في شراء شركة "الرازي للبتروكيماويات" الإيرانية. وجاء في الاقتراح أن "آسياغاز" أنشئت قبل 20 يومًا فقط من البيع، وأنها قد

تكون شركة وهمية، وأن "تابوسان" كانت على وشك الإفلاس وقت البيع⁽¹⁹⁾. علاوة على ذلك، مُنحتا خط ائتمان بقيمة 20 مليون يورو لكل منهما من البنوك التركيبة المملوكة للدولة "واقف بانك" و"هالك بانك" في 7 أبريل 2008، أي قبل ثلاثة أسابيع من البيع. وتملك "آسياغاز" و"تابوسان" ما نسبته 23.91% و 10.88% بالترتيب في شركة "الرازي للبتروكيماويات"⁽²⁰⁾.

وقد أصبحت عملية البيع في وقت لاحق موضع تحقيق محققين أترك كانوا يتابعون أنشطة الاستخبارات الإيرانية في تركيا في إطار تحقيقهم في جماعة "تيفيد سلام" الإرهابية التي تدعمها إيران ويمولها ويدعمها فيلق القدس، ذراع الحرس الثوري العسكرية الإيرانية في الخارج. وقد كُشف عن عديد من المشتبه بهم، ويُذكر منهم سيد علي أكبر مير وكيلي، عميل في المخابرات الإيرانية، الذي بيّن بأمر من القاضي كيف نوقشت "غوبريتاش" والشركتان الوهميتان ("آسياغاز" و"تابوسان") هذه الاتفاقية. وكشف التحقيق أيضاً عن رجل تركي يُدعى "هاكلي سيلكوك شانلي"، ذكر أنه ساعد في تسهيل عمليات فيلق القدس في تركيا بناءً على أوامر من قائد الحرس الثوري آنذاك ناصر تاكيبور في التسعينيات، الذي نسق بيع غوبريتاش. وقد هزت التحقيقات في "تيفيد سلام" الحكومة التركية عندما كُشف تورط كبار المسؤولين فيها.

4. عقبات عمليات النقل

نفذت إيران عدة إجراءات لمنع تركيا من استخدام الأراضي الإيرانية بوابةً لدول آسيا الوسطى، بما فيها تركمانستان وأوزبكستان وأفغانستان. وتتولد هذه المشكلة الدائمة من الصعوبات والقيود التي تواجهها عمليات النقل التركية عندما يتعلق الأمر بتسليم الحمولة إلى وجهة في إيران أو عبور إيران إلى بلد ثالث من أجل التسليم.

ووفقاً لاتحاد النقل الدولي، استمرت هذه المشكلة على مدى 20 عاماً بانتهاك اتفاقية المعاهدات القائمة لعام 1994 والبروتوكول الذي وضعته اللجنة الاقتصادية المشتركة في عام 2001⁽²¹⁾. ووفقاً لما ذكره الاتحاد (UND)، فرضت إيران رسوماً إضافية بصورة غير مشروعة على سائقي شاحنات العبور الأتراك، فغرمتهم مدفوعات إضافية على الوقود قدرها 750 دولاراً أمريكياً و550 دولاراً على العودة لكل شاحنة، بالإضافة إلى رسوم أخرى، مما أدى إلى خسارات بملايين الدولارات. وبسبب الممارسات

الإيرانية، استولى السائقون الإيرانيون على 90% من طرق النقل بين إيران وتركيا، حيث تخلى عشرات آلاف سائقي الشاحنات الأتراك عن الطريق الإيراني.

وظلت هذه المشكلة عالقة لسنوات على الرغم من عقد عديد من اجتماعات للجنة المشتركة التي أثار من خلالها الممثلون الأتراك هذه القضية مراراً وتكراراً، وبعد أن اضطرت تركيا إلى تنفيذ تدابير مضادة للممثلين الإيرانيين، وافقت الأخيرة على خفض رسوم الوقود التي من شأنها توفير 21 مليون يورو لقطاع النقل بالشاحنات التركية التي من المقدر أن ترسل 30-35 ألف شاحنة إلى إيران سنوياً⁽²²⁾. ولم ينفذ الاتفاق المتوصل إليه خلال الاجتماع المشترك في الفترة 13-15 يناير 2015 من الجانب الإيراني، ولا يزال ممثلو قطاع النقل الإبلاغ عن المشكلات التي صودفت في أثناء التعامل مع مسؤولي الحدود والجمارك الإيرانيين.

وقد استمرت مشكلات تحديث البوابات الحدودية الجمركية القائمة وفتح أبواب جديدة لتسهيل التجارة لسنوات، مما أضرب بقطاع النقل وأضاف مزيداً من التكاليف على كاهل الشركات التركية. ويوجد حالياً ثلاثة معابر حدودية بين البلدين على طول الحدود المشتركة التي تمتد على مسافة 499 كيلومتراً، هي غوربولاك (ويصل هذا المعبر إلى بازارغان في إيران) في مقاطعة آغري الشرقية، وكابكوي (رازي) في مقاطعة فان، وإسندير (سيرو) في مقاطعة هكاري الجنوبية الشرقية. ومن وقت إلى آخر تغلق إيران هذه البوابات الحدودية معللة ذلك بمخاوفها الأمنية. وفي أغسطس 2015 أغلقت إيران غوربولاك من جانبها، مدعية أن الشاحنات الإيرانية هوجمت في تركيا⁽²³⁾. وحول نقطة عبور كايبيكوي التي تفتح فقط للمركبات الصغيرة، قالت إيران إنها لا تستطيع إكمال الطريق البالغ طوله 75 كم والذي كان من المفترض إكماله من الجانب الإيراني لجعل الحدود تعمل بشكل كامل للشاحنات. وبدلاً من ذلك اقترح أن تبنيها تركيا وتدفع النفقات⁽²⁴⁾.

5. السياحة الواعدة

لعل أحد أهم الجوانب الواعدة في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران هو ازدهار السياحة، وقد أثبتت تركيا أنها واحدة من الوجهات الرائدة للسياح الإيرانيين. ووفقاً لبيانات الحكومة التركية، زار 1.7 مليون سائح إيراني تركيا في عام 2016،

بما نسبته 6.7 في المئة من مجموع السياح الكلي الذين زاروا تركيا في ذلك العام⁽²⁵⁾. ويبدو أن الرقم ظل ثابتاً في السنوات الأخيرة. وساعد على ذلك نظام التأشيرة الذي تقدّمه تركيا للمواطنين الإيرانيين والذي يوفّر ميزة البقاء في البلاد لمدة تصل إلى 90 يوماً. كذلك يشمل العدد الإجمالي عدد الإيرانيين الذين يأتون إلى تركيا لاستخدام البلد نقطة عبور.

وعلى الرغم من أن عدد المسافرين الأجانب إلى تركيا قد انخفض بنسبة 30 في المئة في عام 2016 مقارنة بالعام السابق، فإن انخفاض السياح الإيرانيين كان ضئيلاً، بنسبة 2.07 في المئة فقط. أما يناير 2017 فقد ارتفع عدد السياح الإيرانيين فيه ليصل إلى 101.636 سائحاً، في حين كان 92.260 سائحاً في يناير 2016. وفي حين سجلت تركيا انخفاضاً سياحياً بنسبة كلية 9.81% في يناير بمقارنة الشهور على التوالي، كانت نسبة السياح الإيرانيين إلى تركيا في ازدياد. في المقابل فإن عدد السياح الأتراك الذين يزورون إيران منخفض جداً، ففي عام 2016 بلغ عدد الأتراك الذين زاروا إيران 244 ألفاً وفقاً لمعهد الإحصاء التركي (تركستات)، في حين وصل العدد إلى 164 ألف سائح في عام 2015⁽²⁶⁾.

6. منظّمة التّجارة العالميّة والمشكلات الأخرى

ومن العقبات الأخرى التي تعترض ازدهار التّجارة بين تركيا وإيران أن إيران ليست عضواً في منظّمة التّجارة العالميّة بسبب معارضة الولايات المتّحدة. وتساعد منظّمة التّجارة العالميّة على تعزيز التّجارة وتقدّم آليّة حلّ النزاعات ذات صلة بالتّجارة بين الأعضاء لحلّ خلافاتهم. وكان عدم وجود مثل هذه الآليّة مثيراً للقلق في العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية لسنوات عديدة. وقد أصبح هذا الأمر أكثر أهميّة لتركيا بسبب أهميّة الاتّفاقية التي تضمّ 164 عضواً، المعروفة باسم "اتّفاقية تسهيل التّجارة"، والتي دخلت حيّز التنفيذ رسمياً في 22 فبراير 2017⁽²⁷⁾. وتعزّز الصفقة حركة البضائع وتخليصها، بما في ذلك البضائع العابرة.

ووفقاً لتوقّعات الحكومة التركيّة، فإن اتّفاق منظّمة التّجارة العالميّة قد يوفّر 20 مليار دولار إضافية من عائدات التصدير، و40 مليار دولار من ارتفاع الناتج المحليّ الإجمالي في الاقتصاد التركي، ناهيك بحصّتها من خلق فرص العمل لنحو 20

مليون شخص في المجلد⁽²⁸⁾. وقد تبين أن عديداً من القضايا التي عالجها مجلس التعاون الفني يصعب حلُّه على المستوى الثنائي مع الحكومة الإيرانية. ينطبق ذلك بوجه خاص على قطاع النقل وحركة البضائع عبر الجمارك، وقد قدّمت تركيا حتى الآن شكاوى ضدّ ثلاثة شركاء تجاريين: مصر وجنوب إفريقيا والمغرب، باستخدام آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

ومن العوائق الرئيسية الأخرى أمام التجار والمستثمرين الأتراك نظام سعر الصرف المزدوج في إيران، مع وجود تباين بين أسعار السوق الرسمية وغير الرسمية. وقد أدت تقلبات العملة في العالم إلى صعوبة إدارة هذا النظام المزدوج للشركات التي تتعامل مع إيران. وبموجب نظام العقوبات، كانت أيضاً المضاعفات المصرفية والصعوبات في تجهيز المعاملات المالية تعرقل العمليات التجارية بين البلدين لسنوات عديدة. وعلى الرغم من إعادة ربط عديد من البنوك الإيرانية بشبكة المعاملات العالمية (سويفت) بعد رفع العقوبات المفروضة على طهران، فإنه لا يزال يجري الإبلاغ عن مشكلات. ولم تحقّق المبادرات التركية لاستخدام العملات المحلية في التجارة مع إيران سوى نجاح محدود.

كذلك يشكّل غياب اتفاقية التجارة الحرة عشرة أخرى في التجارة الثنائية بين تركيا وإيران، وقد وُقعت أخيراً اتفاقية التجارة التفضيلية، التي جرى التفاوض عليها لمدة عشر سنوات، في عام 2014⁽²⁹⁾، ومنذ بدأ سريان الاتفاق في يناير 2015 لم تحقّق النتائج المتوقّعة لخفض التعريفات التي يغطّيها عدد محدود من السلع. تمكّن الإيرانيون، المعروفون بمهارات التفاوض والدهاء، من حدّ التنازلات التي تلقّتها تركيا على السلع الصناعية إلى 125 بنداً فقط، وبالنظر إلى أن الصادرات التركية إلى إيران تتألف إلى حدّ كبير من السلع الصناعية، فقد كانت منطقة التجارة التفضيلية تركت جزءاً كبيراً من التجارة خارج نطاق الاتفاق. في الواقع انخفضت صادرات الآلات إلى إيران، التي بلغت 475 مليون دولار في عام 2014، بنسبة 11 في المئة في عام 2015، وقد احتلت تركيا المرتبة السادسة من حيث تصدير الآلات إلى إيران، ومن المقرر أن تفقد مزيداً من حصة السوق لصالح جهات أخرى⁽³⁰⁾.

على النقيض من الصعوبات المرتبطة بدخول السوق الإيرانية التي صنّفها البنك الدولي في المرتبة 120 في عام 2016 من حيث مؤشّره التجاري (1) هو أكثر البيئات ملائمة للأعمال)، وجد عديد من الشركات الإيرانية أنه من السهل تأسيس نفسها في السوق التركية التي كانت في المرتبة 69 في نفس التصنيف. ووفقاً للاتحاد الغرف والبورصات (توب)، أنشأ الإيرانيون 298 شركة في تركيا في عام 2016⁽³¹⁾، لتصبح ثاني أكبر دولة مالكة للشركات الأجنبية في تركيا. ولم يكن من المستغرب أن نرى سوريا البلد الرائد بمجال الأعمال في تركيا بالنظر إلى أن ما يقرب من 3 ملايين سوري يعيشون في تركيا لاجئين ومُنحوا حقوقاً لفتح الشركات.

وقد بدأت زيادة عدد الشركات المملوكة لإيران في تركيا منذ عام 2011، إذ أنشئت 590 شركة في عام واحد بزيادة نسبتها 41 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبالنظر إلى أن إيران ليست شريكاً تجارياً رئيسياً لتركيا، شكك بعض الممثلين في تركيا في هذه الزيادة المفاجئة من خلال تأكيد أن بعض هذه الشركات قد يكون وهمياً لصالح النظام الإيراني، وذلك لاختراق الأسواق الثالثة باستخدام تركيا نقطة انطلاق، وكذلك الالتفاف على العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على إيران. وفي ملف تحقيقات الشرطة في قضية جماعة "تيفيد سلام" الإرهابية المدعومة من إيران، اكتشف المحققون أن فيلق القدس، الذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني، تنشئ أعمالاً تجارية في مختلف محافظات تركيا غطاءً لزرع النشاط وتمويل عملياتهم.

وقد أثار التنافس بين تركيا وإيران على العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا في دول أخرى، بخاصة أن إيران تتمتع في هذا الصدد بنفوذ كبير، فعلى سبيل المثال تشكو الشركات التركية وشركات المقاولات من المحسوبية التي يعرضها المسؤولون العراقيون على الشركات الإيرانية في عمليات تقديم العطاءات والعقود، بدلاً من التنافس على سعر وجودة الصناعة بين الأطراف، والأسباب الأيديولوجية وضعت الشركات التركية في وضع غير مؤاتٍ في ما يتعلق بالمنافسين الإيرانيين في السوق العراقية.

الخلاصة

إن احتمال رؤية تطوُّر جدِّي في العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وإيران يتناسب مع حجم اقتصاداتها وأسواقها يبدو احتمالاً ضبابياً بعض الشيء، ما دام النهج الموجه نحو الأمن من القيادة الإيرانية يساعد على صياغة السياسات المتعلقة بتركيا. وتعتبر طهران السياسات التجارية والاقتصادية امتداداً لنفوذها السياسي، ولا تتمتع عن استخدام هذه الروابط لتحقيق أهدافها السياسية. وقد أشارت إيران مراراً وتكراراً إلى أنها ستكون على استعداد للتضحية بالعلاقات الاقتصادية لإرسال رسالة سياسية إلى شركائها.

في الواقع، وتعبيراً عن الغضب الإيراني من انتقادات قادة تركيا الموجهة إلى سياسات إيران في العراق وسوريا، قرّرت إيران تأجيل منتدى الأعمال التركي-الإيراني الذي كان من المقرر أن يُعقد في 25 فبراير في طهران بحضور وزراء تركيا وإيران⁽³²⁾.

إن التحيُّز والعداء ضد تركيا لا يزالان متجذرين بعمق في البيروقراطية الإيرانية، وقد أبدت إيران -وهي مجتمع متعدد الأعراق- مع عدد كبير من السكان الأذربيجانيين- الأتراك شكوكاً في الانفتاح على مبادرات الأعمال التركية، خوفاً من أن يُضعف نظام الملالى ويقوّض المؤسسة الرئاسية. وفي الوقت نفسه تعرف طهران أنها لا تستطيع إغلاق جميع الأبواب أمام تركيا، ممّا يسمح لعدد محدود فقط من الشركات التركية، بخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بتنفيذ أعمال تجارية في السوق الإيرانية. وتدرك إيران أيضاً أنها تحتاج إلى سلع مصنّعة في تركيا، ولا سيما الآلات اللازمة لدعم صناعتها الخاصّة، كما يخرجها شراء الموادّ من السوق التركية من ضائقة الضغوط دولية.

لذلك ستبقى إيران دائماً تمُدُّ ذراعيها، في محاولة لإدارة العلاقات التجارية بشروطها الخاصّة التي ستعود بالنفع على المؤسسة الإيرانية على حساب الشعب الإيراني وعلى حساب اقتصادها المعتمد على النفط. باختصار، ما دامت إيران تعمل كممثل غير حكومي وممثل أيديولوجي لا لاعب عقلائي مع نهج واقعي في السياسة الإقليمية، فإن توقُّع أن تكون لتركيا علاقات اقتصادية وتجارية مع إيران على نمط نموّ مستدام سيكون إلى حدّ كبير غير قابل للتطبيق.

الهوامش والمراجع

- (1) World Development Indicators Database, World Bank, (2017, February 1). Retrieved from <https://goo.gl/aiby7x>
- (2) Ödemeler Dengesi: Ocak 2017, Central Bank of Turkey (2017, January). Retrieved from <https://goo.gl/KREyia>
- (3) Petrol Piyasası Sektör Raporu / Aralık 2016 (2016, December) T.C. Enerji Piyasası Düzenleme Kurumu. Retrieved from <https://goo.gl/qy7urx>
- (4) Turkey's Iranian oil purchases fall by one-third in one month, (2013, February 23). Retrieved from <https://goo.gl/nivThJ>
- (5) Petrol Piyasası Sektör Raporu / Aralık 2016 (2016, December) T.C. Enerji Piyasası Düzenleme Kurumu. Retrieved from <http://www.epdk.org.tr/TR/Dokumanlar/Petrol/YayinlarRaporlar/Aylik>
- (6) Türkiye hangi ülkeden kaç liraya doğalgaz alıyor? (2013, March 31). Retrieved from <https://goo.gl/8mO7fk>
- (7) Doğalgazda indirim bilmece! (2016, February 2). Retrieved from <https://goo.gl/dsXf8c>
- (8) Iran to pay \$1.9 billion to Turkey in gas dispute, reduce prices (2017, January 24). Retrieved from <https://goo.gl/xP66Y5>
- (9) Turkcell sees risks in Iran GSM licence after bill (2005, February 15). Retrieved from <https://goo.gl/2vvrXU>
- (10) Announcement Regarding the Arbitration Case in Relation to the GSM License Tender in Iran (2014, October 16). Retrieved from <https://goo.gl/VviVwT>
- (11) Turkcell Dismisses Suit Against MTN Over Iran License (2013, May 2). Retrieved from <https://goo.gl/JDIVVJ>
- (12) Turkcell withdraws U.S. lawsuit against MTN Group (2013, May 1). Retrieved from <https://goo.gl/QxovVU>
- (13) Turkcell's consolidated financial statements (2015, December 31). Retrieved from <https://goo.gl/93783q>
- (14) Iran to compensate Turkey's TAV – report (2008, March 10). Retrieved from <https://goo.gl/hfP3HC>
- (15) New Tehran airport shut by army (2004, May 8) Retrieved from <https://goo.gl/g0POix>
- (16) Parliamentary question motion. (2004, May 31) Response by Abdullah Gül, Foreign Minister of Turkey. Retrieved from <http://www.tbmm.gov.tr/d22/7/7-2624c.pdf>
- (17) Turkish government decides against TPAO investment in Iranian energy sector (2014, February 12). Retrieved from <https://goo.gl/3iochG>
- (18) Parliamentary question motion (2013, May 16) Response by Mehmet Mehdi Eker, Agriculture Minister of Turkey. Retrieved from <http://www.tbmm.gov.tr/d24/7/7-20976c.pdf>
- (19) Gübrede Büyük Vurgun (2010, June 9). Retrieved from <http://www.ortadogugazetesi.net/haber.php?id=16580>
- (20) Informality process of the company. Retrieved from <http://www.razip.com/en/aboutus/informality>
- (21) UND'den Türkiye-İran Krizine Çözüm Atağı (Basın Bülteni) | UND. (2014, October 17). Retrieved from <https://und.web.tr/tr/16034/undden-turkiye-iran-krizine-cozum-atagi-basin-bulteni->
- (22) İran'la "tır sorunu"nun çözümü nakliyecileri sevindirdi (2015, January 16). Retrieved from <https://goo.gl/xl3yTb>
- (23) İran Türkiye sınırındaki Gürbulak-Bazargan Gümrük Kapısı'nı kapadı (2015, August 12). Retrieved from <https://goo.gl/5StZY4>
- (24) Türkiye'nin yeni bir sınır kapısı olacak (2015, February 3). Retrieved from <https://goo.gl/l1vHbN>
- (25) Sınır Giriş-Çıkış İstatistikleri, Turkey's culture and Tourism Ministry. Retrieved from <https://goo.gl/Nrp80T>
- (26) Gidilen Ülkelere Göre Yurt Dışına Giden Vatandaşlar, 2003-2016, TÜİK. Retrieved from <https://goo.gl/EyHuF1>
- (27) WTO members welcome entry into force of the Trade Facilitation Agreement (2017, February 27). Retrieved from https://www.wto.org/english/news_e/news17_e/fac_27feb17_e.htm
- (28) Deliberations at Turkey's Parliamentary Commission for Industry, Trade, Energy, Natural Resources, Information and Technology (2015, December 23). Retrieved from https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/komiyon_tutanaklari.goruntule?pTutanakId=1395
- (29) Türkiye-İran Tercihli Ticaret Anlaşması Metni, The Official Gazette of Turkey (2014, November 4). Retrieved from <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2014/11/20141104-2-1.pdf>
- (30) Ambargo Sonrası İran Ekonomik ve Ticari Etki Analizi, DEİK & TİM, (2016, June). Retrieved from <https://goo.gl/E7fjrP>
- (31) Kurulan/Kapanan Şirket İstatistikleri, TOBB, (2017, January 20). Retrieved from <https://goo.gl/EBTGGs>
- (32) İran'daki iş toplantısına siyaset gölgesi (2017, February 22). Retrieved from <https://goo.gl/iqwX44>